Arabiyya :JurnalStudiBahasa Arab
P-ISSN 2338-4964 (Print), E-ISSN 2615-238X (Online)
Available online: https://ejournal.staindirundeng.ac.id/index.php/arabiyya

إشكالية التأنيث المجازي في اللغة العربية ومحاولة تعليله

Danial Jamal
Email: dafakita16@gmail.com
STAIN TeungkuDirundengMeulaboh

Abstract

Ta'nitsMajazi(Figurative femininity) is one type of femininity which is a fundamental characteristic of the Arabic language. Recognizing of *Ta'nitsMajazi* is considered as one of the determinants of one's fluency in Arabic. This is because the majority of words in Arabic cannot be separated from the existence of gender, both male and female. What's more, the Arabs regard even objects as having sex as living things. So they put gender markers on these inanimate objects in a metaphor. This causes the *Ta'nitsMajazi* to become increasingly difficult to learn and to become more widely discussed until most people (including linguists) suspect that these*Ta'nitsMajazi* are included in the irregular discussion. So this study aims to make it easier for Arabic language students to recognize and master the *Ta'nitsMajazi*.
Keywords: *Ta'nitsMajazi, Arabic, Reasoning*

Abstrak

Ta'nits Majazi adalah salah satu jenis ta'nits yang menjadi karakteristik mendasar dari bahasa Arab. Penguasaan terhadap *Ta'nits Majazi*ini dianggap sebagai salah satu penentu kefasihan seseorang dalam berbahasa Arab. Hal itu dikarenakan mayoritas kata dalam bahasa Arab tidak terlepas dari adanya jenis kelamin baik laki-laki maupun perempuan. Terlebih lagi orang-orang Arab menganggap benda-benda sekalipun memiliki jenis kelamin sebagaimana benda-benda hidup. Sehingga mereka meletakkan penanda jenis kelamin pada benda-benda mati tersebut secara majazi. Ini menyebabkan *Ta'nits Majazi*ini menjadi semakin sulit dipelajari serta menjadi semakin luas pembahasannya hingga kebanyakan orang (termasuk di dalamnya para ahli bahasa) menduga bahwa *Ta'nits Majazi*ini termasuk ke dalam pembahasan *sima'i* (*irregular*). Maka penelitian ini bertujuan untuk mempermudah para pelajar bahasa Arab dalam mengenal dan menguasai *Ta'nits Majazi* tersebut.
Kata Kunci: *Ta'nits Majazi, Bahasa Arab, Penalaran*

مستخلص البحث

إن التأنيث المجازي نوع من نوعي التأنيث في اللغة العربية. وهو سنة من السنن التي تختص بها العرب عن غيرها من أمم العالم. فالتعرف عليه يعتبر ضربًا من ضروب الفحاصة. لأن معظم الكلمات الواردة في هذه اللغة لا تخلو من الجنس الحيوي إما أن تكون مذكرة وإما أن تكون مؤنثة. ولقد ازداد الأمر عندما يتعاملون مع بعض الألفاظ التي تدل على الكائنات غير الحيوية من النباتات والجمادات معاملة الحيوية فيضعوا لها بعض السمات الدالة على الأنوثة على سبيل المجاز لا الحقيقة. فأفضى ذلك إلى أن يكون هذا التانيث أكثر تعقيدا وأوسع بحثا في اللغة العربية حتى زعم الكثيرون أنه غلب عليه الخضوع إلى سماعيته أكثر من قياسيته. فهذا البحث محاولة في إخضاع هذا التعقيد وتعليله لكي يتسنى لطالبي العربية مدخل لمعرفته والإلمام به.

الكلمات المحورية: *التأنيث المجازي، اللغة العربية، التعليل*

أ. المقدمة

ومن حكم إلهية، انقسام الكائنات الحية من الإنسان والحيوان إلى ثنائية الجنس؛ المذكر والمؤنث. فالمذكر هو كل ما لا يتناسل أي ليس له فرج الأنثى. أما المؤنث كل ما يتناسل سواء كان يلد أم يبيض. وباعتبار أصل الإيجاد أن المذكر هو الأصل والمؤنث فرعه كما كان آدم أصل البشر ثم خلقت منه حواء.

فالمذكر والمؤنث مسميان يوضع لكلهما اسم خاص يدل عليه. وهذا ظاهرة لا تخلو أي لغة في العلم منها. ولكن قد سلكت اللغة العربية في ذلك مسلكًا لم تسلكه معظم لغات في العالم. ومن أهم مميزات هذا المسلك وغرائبه أن العرب لم يجعلوا لكل من أسماء البشر والحيوانات ما يدل على جنسه من المذكر والمؤنث فحسب، بل تجاوزا إلى أن وضعوا ذلك في الكائنات غير الحية كالجمادات والنباتات التي ليس في حقها جنس كما كان في البشر والحيوانات. فنجد ما يذكر من الجمادات كلفظ [الكرسي] وما يؤنث منها كلفظ [الجامعة] وغيرها.

وذلك بخلاف ما وجدناه في لغتنا الإندونيسية مثلا، حيث ما يخاطر ببالنا لأول وهلة عند ذكر المذكر هو ما ينتسب إلى الرجال أو الحيوانات المذكرة بينما يتبادر إلى ذهننا عند ذكر المؤنث ما ينتسب إلى النساء أو الحيونات المؤنثة. وأما الجمادات فلا

توصف عندنا بأي صفة جنسية لا بالمذكرة ولا بالمؤنثة. وإلى أقصى ذلك، أن المؤنثات من الجمادات والنباتات في اللغة العربية تثير غوامض في أغلب الأمور، حيث أننا لم نتمكن من معرفة حقيقة جنسها ونحتم بها وبالإضافة إلى أن لها أحكاما مختصة وضعتها العرب تختلف عن أحكام المونث تأنيثا حقيقيا. فيثير ما فعلوه ذلك طبعا إلى ظهور الصعوبة في دراستها ولا سيما عند أبناء غير العرب الذين يعيشون بعيدا عن المواطن العربية، بل أن أبناء العرب الذين يعيشون متأخرين عن عصور سابقيهم من فصحاء العرب القدامى ما زالوا يضطرب فيهم ذلك الأمر.

فلذلك يرجع إشكالية الدراسة عن هذا النوع من المؤنث إلى تلك الغوامض وتطير جل مباحثها حول أحكامها المتعقدة. فكان التأنيث في اللغة العربية إذا عبارة عن وصف جنس الأنوثة لاسم من أسماء الكائنات، فيعد بعد ذلك مؤنثا تأنيثا حقيقيا أو مؤنثا تأنيثا مجازيًا حسب طبيعته وحقيقة جنسه.

ب. الإطار النظري

1. أهمية معرفة التأنيثونشأة دراسته عند اللغويين

لقد أخذ التأنيث حظا غير ضئيل من هذه اللغة المجيدة، إذ أفضى إلى اهتمام اللغويين به اهتماما عظيما فأصبح مدار بحثهم سواء كان مندرجا تحت الأبواب النحوية التي سجلوها في كتبهم النحوية أم مستقلا كتبوه في الرسائل الخاصة. ولأهمية معرفة التأنيث مع التباسه بالتذكير لقد اعتبر اللغويون أنه باب من أبواب الفصاحة، بل كان بعضهم يقدمون معرفة التأنيث والتذكير على معرفة الإعراب. قال أبو حاتم السجستاني: "وأول الفصاحة معرفة التأنيث والتذكير في الأسماء والأفعال والنعت قياسيا وحكاية" إلى أن قال: "ومعرفة التأنيث والتذكير ألزم من معرفة الإعراب وكلتاهما لازمة".[1] وعلى هذا قول أبي بكر الأنباري: "من ذكر مؤنثا أو أنث مذكرا كان العيب لازما له، كلزوم من نصب مرفوعا أو خفض مرفوعا أو نصب مخفوضا"[2].

---

[1] أبو حاتم السجستاني، *المذكر والمؤنث*، تحقيق حاتم صالح الضامن، ط 1، (دمشق: دار الفكر، 1997)، ص. 33-34

[2] أبو بكر بن الأنباري، *المذكر والمؤنث*، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، (القاهرة: وزارة الأوقاف، 1981)، ص. 51

وستتضح أهمية التأنيث مفصلة عند الكلام عن التأنيث المجازي وضوابطه والأحكام المتعلقة به لاحقا بإذن الله تعالى.

ومن ثم ذلك، أن دراسة التأنيث والتذكير ليست دراسة لغوية جديدة، ولكنها دراسة مبكرة بالنسبة لهذه اللغة. وقد دل على ذلك أن العلماء اللغويين الأوائل قد بذلوا جهدهم في دراسة التأنيث والتذكير وسجلوا على قدر إمكانهم ومعرفتهم سرد الأسماء المؤنثة والمذكرة في كتبهم النفيسة. فمن تلك الكتب التي تناولت التأنيث والتذكير وانفرد بتأليفها العلماء هي:

1) كتاب "المذكر والمؤنث" لأبي زكريا يحيى بن زياد الملقب بالفراء (ت. 208 هـ)[3]، إمام العربية وشيخ من شيوخ مذهب الكوفة.
2) كتاب "المذكر والمؤنث" لأبي حاتم السجستاني (ت. 255 هـ)[4].
3) كتاب "المذكر والمؤنث" لأبي العباس المبرد (ت. 258 هـ)[5].
4) كتاب "المذكر والمؤنث" لأبي بكر بن الأنباري (ت. 328 هـ)[6].
5) كتاب "المذكر والمؤنث" لابن التستري (ت. 361 هـ)[7].
6) كتاب "المذكر والمؤنث" لابن جني (ت. 392 هـ)[8].
7) كتاب "المذكر والمؤنث" لابن فارس (ت. 395 هـ)[9].
8) كتاب "البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث" لابن الأنباري (ت. 577 هـ)[10].

وعندما نطلع على تلك الكتب المؤلفة نرى أن اللغويين القدامى يدرسون التأنيث والتذكير مستمدين من النظرة السماعية أكثر من استنادهم إلى النظرة القياسية، حتى ذهب بعضهم إلى أن التأنيث والتذكير ليس لهما قياس مطرد ولا أصل

---

[3] تحقيق رمضان عبد التواب، ط 2، (القاهرة: مكتبة دار التراث، 1989).

[4] تحقيق حاتم صالح الضامن، ط 1، (دمشق: دار الفكر، 1997).

[5] تحقيق رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، (الجمهورية العربية المتحدة: مطبعة دار الكتب، 1970).

[6] تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، (القاهرة: وزارة الأوقاف، 1981).

[7] تحقيق أحمد عبد المجيد هريدى، ط 1، (القاهرة: مكتب الخانجي، 1983).

[8] تحقيق طارق نجم عبد الله، ط 1، (جدة: دار البيان العربي، 1985).

[9] تحقيق رمضان عبد التواب، ط 1، (القاهرة: د. م، 1969).

[10] تحقيق رمضان عبد التواب، (الجمهورية العربية المتحدة: مطبعة دار الكتب، 1970).

منضبط. قال التستري: "ليس يجري أمر المذكر أو المؤنث على قياس مطرد ولا لهما باب يحصرهما كما يدعي بعض الناس"[11]. ولعل السبب الرئيسي يرجع إلى ظهور التأنيث المجازي في اللغة العربية. كما سبق ذكره أن من طبيعات العرب أنهم ما تركوا شيئا إلأ ذكروه أو أنثوه سواء كان حيا أو جمادا. فذلك تأنيثهم للجمادات مجازيًا قد أدى إلى عديد من الأمور والمسائل التي رآها للغويون غير خاضعة للقياس النحوي فلا بد له من السماع والرواية عن أصحاب العربية الثقات، منها ما صح مجيئه مذكرا أو مؤنثا على حد سواء كلفظ [الحال] و[اللسان]. ومنها ما يعامل معاملة المذكر تارة كقوله تعالى: ﴿عَاصِفٌ رِّيحٌ جَآءَتۡهَا ﴾[يونس: 22]ومعاملة المؤنث تارة أخرى كقوله تعالى: ﴿ عَاصِفَةً ٱلرِّيحَ وَلِسُلَيۡمَٰنَ ﴾[الأنبياء: 81]بتذكير الصفة للريح في الأولى وتأنيثها له في الثانية، أو بترجيح التأنيث على التذكير كقوله تعالى: ﴿ مَّوۡعِظَةٌ جَآءَتۡكُم قَدۡ ﴾[يونس: 57]حيث ألحِقت تاء التأنيث في الفعل. ومنها ما وجب تأنيثها كقولنا: [الشمس طلعت]، و[النفس اطمأنت].

ورأى مازن المبارك قائلا: "ومع ذلك كله فقد كان للسماع وحده شأن كبير في الحكم بالتذكير أو التأنيث، وكان اهتمام المعجمات وكتب اللغة والنحو شديدا في إيراد ما سمع عن العرب مؤنثا وما سمع مذكرا وما روي بالوجهين دون أن يكون لذلك قياس أوضابط"[12]. ولذلك فما نراه من تلك الكتب التي ألفها اللغويون القدامى في هذا المجال أنه ليست هي إلا مائلة إلى كونها معاجم أو قواميس تجمع لألفاظ المذكر والمؤنث.

وأما بالنسبة للغويين الآخرين من النحاة القدامى فنجد منهم من حاولوا إلى تحليل إشكالية التأنيث والتذكير وبينوا أحكامهما في كتبهم النحوية كابن مالك في كتابها الألفية وشرح التسهيل ثم ابن عقيل والأشمون وابن هشام والصبان من شراحي الألفية ومحشيها، إلا أن المباحث ما زالت مبعثرة في أبواب مختلفة. وذلك

---

[11] ابن التستري، *المذكر والمؤنث*، تحقيق أحمد عبد المجيد هريدى، ط 1، (القاهرة: مكتب الخانجي، 1983)، ص. 47

[12] مازن المبارك، *من مسالك اللغة في التذكير والتأنيث*، (مجلة اللغة العربية بدمشق، المجلد 82، الجزء 2)، ص. 335

حيث أنهم وضعوا بابا خاصا سموه باب التأنيث ولكنهم بسطوا الأحكام المتصلة به مع بعض تحليلاتها في باب الفاعل. ولعل أشمل الكتب النحوية التي تتناول هذا المجال هي الكتاب الذي ألفه ابن يعيش شرحا لكتاب المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري.

وقد نهج ذلك منهج اللغويون القدامى والباحثون المتأخرون، إلا أن قليلا منهم قد سعوا إلى كشف الغموض الذي طار حول ظاهرتي التأنيث والتذكير حتى أخضعوهما ولا سيما التأنيث المجازي للفكر المنطقي أو الفلسفة اللغوية. فيمكن لنا العثور عليها من خلال البحوث والرسائل الجامعية.

2. أقسام التأنيث

من المعلوم أن التأنيث عبارة عن وصف الكائنات بالأنوثة سواء كان التأنيث حقيقيا أم مجازيًا. وأما ألفاظ تلك الكائنات الموصوفة بها فتسمى بالمؤنثة. وعندما نلاحظ ظاهرة التأنيث في اللغة العربية فيتسنى لنا تقسيم الألفاظ المؤنثة إلى قمسين رئيسين هما :

1) المونث الحقيقي؛ هو وصف الكائنات الحية من الإنسان والحيوان مؤنثة وصفا حقيقيا أي على حقيقته، نحو: [فاطمة، وزينب، والناقة] وما أشبه ذلك.
2) التأنيث المجازي؛ هو هو وصف الكائنات غير الحية من النباتات والجمادات وأسماء المعنى مؤنثة وصفا مجازيًا أي ليس على حقيقته، نحو: [السماء، اليد، الجامعة] وغيرها.

ومن ناحية العلامة التي تلحق بالأسماء المؤنثة لقد انقسم المؤنث إلى قسمين أخرين هما:

1) المؤنث اللفظي؛ هو ما تلحق به علامة من علامات التأنيث مع أن مدلوله مذكر كـ[حمزة] و[طلحة]، أو مؤنث مجازي كـ[المدرسة] و[الجامعة].
2) المؤنث المعنوي؛ هو ما لا تلحق به علامة من علامات التأنيث مع أن مدلوله مؤنث، أي ما كان لفظه مذكرا ولكن معناه مؤنثا سواء كان حقيقيا كـ[زينب] و[هند]، أم مجازيًا كـ[اليد] و[النعل].

3) المؤنث اللفظي المعنوي؛ هو ما كان لفظه مؤنثا ومعناه مؤنثا كذلك ك[فاطمة] و[عائشة] و[طالبة]، وهلم جرا.

ويمكن لنا تبسيط تلك الأقسام للمؤنث كما في الرسم التشجيري الآتي:

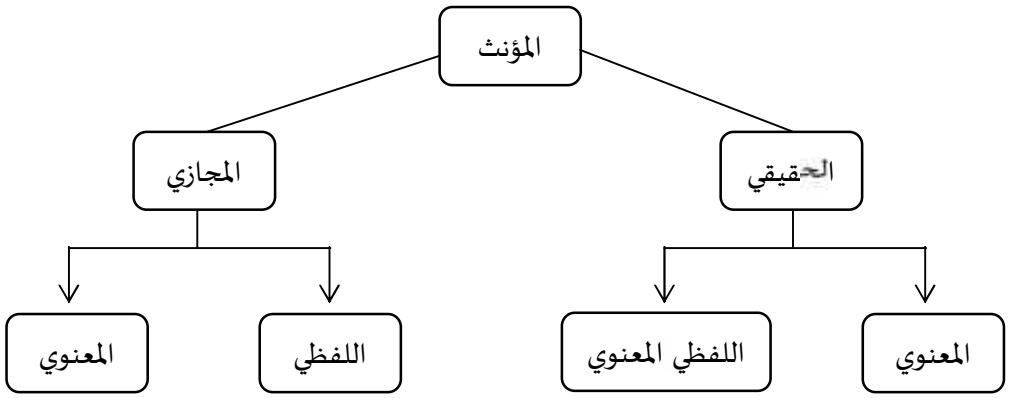

فمن الرسم أعلاه يتضح لنا أن المؤنث الحقيقي لا يمكن أن يكون لفظيا مجردا، إلا أن يكون لفظيا مع كونه معنويًا. إذ ما كان على جنس الأنوثة الحقيقيةمع إلحقاه بعلامة من علامات التأنيث في لفظه يلزم كون مدلوله مؤنثا أيضاكلفظ [فاطمة] و[عائشة]. وذلك بخلاف المؤنث المجازي فيمكن له أن يأتي لفظه مؤنثا بلحاقه إحدى علامات التأنيث مع عدم تضمن معناه الأنوثة كلفظ [المدرسة] و[الجامعة] وما إلى ذلك، كما سيأتي بيانه في البند التالي. وأما لفظ [وطلحة] وغيره فإن معناه مذكر بالرغم من أن تعتريه تاء التأنيث. وإنما تلك الألفاظ ملحقة بالمؤنث من جهة اللفظ.

3. ضوابط التأنيث المجازي

قبل أن نصل إلى البحث عن الأحكام التي تتصل بالمؤنث المجازي فلا بد لنا من الإحاطة بالضوابط التي تضبط ظاهرة التأنيث عامة. وتلك الضوابط تتمثل في النظريات الآتية هي:

1) نظرية الأصالة

إن في أصل الوضع أن يوضع لكل من الألفاظ مذكرا كان أم مؤنثااسم خاص يختلف عن ضده من الجنس، كما يجري ذلك في الإنسان حيث نجد مثلا لفظ

[خالد] الذي يدل على مذكر الإنسان ولفظ [زينب] ما يدل على مؤنثه. وكذلك في الحيوان فنجد لفظ [العير] لمذكر الحمار و[الأتان] لمؤنثه. وهكذا ما ينبغي أن يكون لكل من المذكر والمؤنث لفظ يختص به عن الآخر.

2) نظرية العلامة

ومهما يكن من ذلك، لم يتمكن العرب من أن يضعوا لكل من المذكر والمؤنث لفظ خاص حيث خافوا أن تكثر عليهم الألفاظ مع ضعف قدراتهم الإنسانية في أن يبتكروا ذلك. فاقتصروا أحيانا على الألفاظ المذكرة وألحقوها بإحدى علامات تصرف بها عن الذكورة إلى الأنوثة. قال ابن النحاس كما نقله مازن المبارك: "الأصل أن يوضع لكل مؤنث لفظ غير لفظ المذكر، كما قالوا عير وأتان، وجدي وعناق، وحمل ورخل، ووحِجْر، لكنهم خافوا أن تكثر عليهم الألفاظ ويطول عليهم الأمر، فاختصروا ذلك بأن أتوا بعلامة فرقوا بها بين المذكر والمؤنث، تارة في الصفة كضارب وضاربة، وتارة في الاسم كامرئ وامرأة، ومرء ومرأة في الحقيقي".[13]

وأما علامات التأنيث فهي أربع على الأرجح هن:

- تاء التأنيث وهي ثلاثة، الأولى: التاء المربوطة المختومة بها الأسماء ك[المرأة]. والثانية: التاء الساكنةفي عجز الفعل الماضي كضربت. والأخيرة: التاء المفتوحة في صدر الفعل المضارع ك[تضرب].
- والألف المقصورة، أي الألف المختومة بها الأسماء المنقلبة من الياء، نحو: [البُشرى] و[الذكرى].
- والألف الممدودة، وهو ما كان أصله ألف مختومة بها الأسماء ثم قلبت همزة لالتحاقها بألف المد الزائدة، نحو: [الصَحراء، حمراء].
- ياء التأنيث، وهي الياء الساكنة المختوم بها فعل الأمر، نحو: [اضربي، انصرفي].

3) نظرية أصل التاء المربوطة

إن وصول التاء المربوطة إلى أعجاز الألفاظ ليس في الحقيقة دلالة على تأنيثها فحسب. فلما عثرنا على الألفاظ التختومة بالتاء المربوطة سواء كانت في الإنسان أو

[13] مازن المبارك، *من مسالك اللغة*....، ص. 330

الحيوان أو صفاتهما وكذلك في الجمادت والنباتات وأسماء المعنى أي المصادر وجدنا أن التاء المربوطة تأتي بعدة دلائل، من أهمها:

- للدلالة على التأنيث، إما في الجنس، نحو: [المرأة] (مؤنث المرء)، و[المرأة] (مؤنث المرء). وإما في الصفات، نحو: [الضاربة] و[المفظرة] (كلاهما مؤنث الضارب والمفظر).[14]
- للدلالة على المفرد في أسماء الجنس الجمعي ك[التمرة] (واحد التمر)، و[الكلمة] (واحد الكلم)، و[الكتابة] (واحد الكتاب، فسمي الكتاب كتابا لدلالته على الجنس الذي يفيد الجمع أي مجموعة الكتابات).[15]
- للدلالة على الجمع في أسماء الجنس الإفرادي ك[الجبأة] (جمع الجبء)، و[الكمأة] (جمع الكمء)، و[خاصة] (جمع خاصا).[16]
- للدلالة على تأكيد التأنيث ك[الناقة] (أنثى الإبل، وهي في الأصل مؤنث لأن مذكره الإبل).[17]
- للدلالة على تأكيد التأنيث في جمع التكسير ك[الحجارة]. قال ابن يعيش: "لأن التكسير يحدث في الاسم، ولذلك يؤنث فعله، نحوقوله تعالى: ﴿ٱلۡأَعۡرَابُ قَالَتِ﴾[الحجرات: 14]، فدخلت لتأكيده، نحو: [حجارة، وذكارة وصقورة]"[18].
- للدلالة على تأكيد الصفة في المذكر، نحو: [الداعية، الراوية، الجامعة والمدرسة].[19]

---

[14] ينظر: رضي الدين الاسترازابادي، *شرح الرضي لكافية ابن الحاجب*، تحقيق يحيى بشير مصري، ق 2، ج 1، ط 1، (المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1996)، ص. 601

[15] ينظر: ابن يعيش، *شرح المفصل*، تحقيق إميل بديع يعقوب، ج 3، ط 1، (بيروت دار الكتب العلمية، 2001)، ص. 367

[16] ابن هشام الأنصاري، *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ج 3، (بيروت: المكتبة العصرية، د. ت)، ص. 288

[17] مازن المبارك، *من مسالك اللغة*....، ص. 330

[18] ابن يعيش، *شرح المفصل*....، ص. 368

[19] فصل سالم العيسى، *أساليب تحديد المؤنث في العربية*، (مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد 21، الرقم 2، يونيو 2013)، ص. 62

- للدلالة على تأكيد مبالغة الصفة في المذكر، نحو: [العلامة والفهّامة والرحالة].[20] ولشدة المبالغة في تلك الصفات قد تستخدم كأسماء الآلة إذ ما عملته الآلة أشد مما عمله الإنسان، كـ[السخّانة] (آلة إلكترونية مستخدمة لتسخين الماء)، [والغواصة] (آلة ميكانيكية مستخدمة لغوص البحر).
- للدلالة على نقل اللفظ من الوصفية إلى الاسمية، وهي تارة مسبوقة بياء النسبة كما في المصدر الصناعي، مثل: [المسؤولية والإنسانية]. وتارة غير مسبوقة بها كمجيئها في الصفات المشبهة، مثل: [النصيحة والفضيلة]. قال الرضي: "دخولها أمارة للنقل من الوصفية إلى الاسمية، وعلامة لكون الوصف غالبا غير محتاج إلى موصوف كـ[النطيحة] و[الذبيحة]"[21].
- للدلالة على حذف فاء الكلمة ونيابتها عنها، مثل: [الصفة، الهبة] (كلاهما من الوصف والوهب). أو نائبة عن لام الكلمة كـ[السنة] (من السنو).[22]
- للدلالة على تعويض ياء النسبة بها في الجمع المنسوب، مثل: [الأشاعرة، الحنابلة] (أصلهما الأشاعري جمع الأشعري، والحنابلي جمع الحنبلي).[23]
- للدلالة على تعريب الألفاظ التي كانت أصلها أعجمية كـ[الموازجة].[24]

ولما أمعنا في النظر إلى الدلائل السابقة عرفنا أنها كلها تعود إلى إفادة التفريق إما للتفريق بين المذكر والمؤنث، وإما بين الجنس الجمعي وواحده وعلى العكس بالعكس، وإما بين صفة المذكر المجردة ومؤكدها وما إلى ذلك. فالتفريق دلالة محورية للتاء المربوطة، أما بقية دلائلها الأخرى فهي إضافية تضاف إليها وفروع تتفرع عنها. ولذلك لا تلحق هذه التاء الألفاظ التي تختص بالمؤنث كما مر بيانه في نظرية الأصالة. وأما عدم لحاقها في أسماء الصفات التي تأتي على صيغة [فعيل] التي هي بمعنى [مفعول] أو على صيغة [فعول] التي هي بمعنى [فاعل] فللتفرقة بين الأولى و[فعيلة]

---

[20] ينظر: ابن يعيش، *شرح المفصل*....، ص. 367

[21] رضي الدين الاسترازابادي، *شرح الرضي*....، ص. 607

[22] ينظر: ابن هشام الأنصاري، *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*، ج 4....، ص. 288

[23] ينظر: ابن يعيش، *شرح المفصل*....، ص. 367

[24] ينظر: ابن هشام الأنصاري، *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*، ج 4....، ص. 288

بمعنى [فاعل] وللتفرقة بين الثانية و[فعولة] بمعنى [معفول][25]. فكما كان إتيانها للتفريق كان غيابها كذلك.

وثم بالرغم من أن ورود هذه التاء على أواخر الألفاظ لعدة الدلائل، إلا أن ورودها دلالة على التأنيث أكثر شيوعا وأشهر استعمالا. فلذا تُعبتر أم الباب وتُعامل سائر شقائقها معاملتها وتسمى الألفاظ التي تلحق بها التاء الدالة على غير دلالة التأنيث مؤنثة تأنيثا مجازيًا.

4) نظرية المجاز

وهذه شبيهة بنظرية الأصالة، حيث أنها معتمدة على جانب المعنى الذي يتضمنه اللفظ. إلا أنها تجري مجرى المجاز. ومن سنن العرب وتقاليدهم أنهم لما نظروا إلى الأشياء الكثيرة والمتنوعة قربوها بصفة أو صفات تجمع بينها. فإذا يرون رجلا خاطبا على المنبر بكل شجاعته فتتخيلوا فجأة فيشبهونه بالأسد في الغابة كأن الأسد هو الذي يخطب. وهكذا شأنهم عندما ينظرون إلى اليد مثلا فيشبهونها بالأنثى لصفة تجمع بينهما وهي الخدمة أو الإعانة. هكذا شأن المؤنث المجازي وحقيقته حيث أنه مندرج تحت المعاني والضروب المجازيتين. فلنا تحليل بعض الأسماء المؤنثة المجازية كما يلي:

- [الروح] و[النفس] من البدن العام؛ كأنهما على معنى لمح قوة خفية مؤثرة فيهما، كتلك التي هي في الأمومة والأنوثة.[26]
- [اليد] و[الكف] و[العين] و[الأذن] وغيرها من أعضاء البدن المزدوجة؛ وجهة التأنيث تحمل على معنى الإعانة، وتيسير النفع والخدمة، مما هو خاصة أولى ومعهودة لدي الأنثى.[27]
- [الدار] و[السوق] وغيرهما من المقرات والأمكنة؛ فوجه تأنيثها تحمل على معنى الحماية والامتلاء والاحتضان.[28] وكذلك تحمل على تلك المعاني [السماء]

---

[25] ينظر: ابن هشام الأنصاري، *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*، ج 4....، ص. 288

[26] أمجد طلافحة وعبد الحميد الأقطش، *مبادئ العربية في تأنيث الأسماء وتذكيرها: نظرة في مواجهة صعوبة التعلم*، (مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، 2 جونيو 2014)، ص. 71

[27] أمجد طلافحة وعبد الحميد الأقطش، *مبادئ العربية*....، ص. 71

[28] أمجد طلافحة وعبد الحميد الأقطش، *مبادئ العربية*....، ص. 73

و[الأرض]. وأما [البيت] و[القصر] و[الهيكل] و[الكهف] و[البرج] فتعتبر مذكرة لتحملها معنى الحجم القوة اللذان من صفات الذكر.

- [الشمس] فهي مؤنثة على معنى طاقة الإنماء والإنبات. وأما [القمر] و[النجم] و[الكوكب] وغير من أسماء الأفلاك والأنواء الأخرى فهي مذكرة على معنى القوة المخيفة أو المهيبة والعلوية.[29]

ومن هؤلاء النظريات للتأنيث المجازي نستخلص بعض النتائج من أجلها:

1/ عند رجوعنا إلى نظرية الأصالة نفهم أن بعض الصفات كـ[حائض] و[مرضع] وما أشبه ذلك لا تعتبرها تاء التأنيث لأنها من الصفات التي تختص بها الأنثى. فشأنها كشأن الكائنات الحية المؤنثة التي لها ألفاظ خاصة دون حاجة إلى اعترائها علامة التأنيث. وأما ورود لفظ [مرضعة] في قوله تعالى: ﴿أَرْضَعَتْ عَمَّآ أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا﴾ [الحج: 2] فمذهب الخليل إنما هو إخبار على طريقة الفعل الذي يفيد التجدد لا عن طريقة الاسم المفيد للإثبات. وذهب سيبويه إلى أن حائض ومرضعوما إلى ذلك مؤولة إلى أنها من صفات شيء أو إنسان، والشيء مذكر فلا لحقته تاء التأنيث.[30]

2/ وبناء على نظرية الأصالة أيضا، فلا مجال لنا من أن ندعي أن هناك الألفاظ المؤنثة مقدرة تاؤها كما ادعاه بعض اللغويين بل أكثرهم، سواء كانت حقيقية أم مجازية. وذلك إذ إن في أصل الوضع ألفاظا خاصة تنحصر فيها أصحابها من الكائنات إشارة إلى جنسها.

4. الأحكام المتصلة بالتأنيث المجازي ومحاولة تعليلها

1) الأحكام المتصلة بالتأنيث المجازي

هناك أحوال يوصف بها التأنيث المجازي كما ذكرها النحاة في كتبهم ورسائلهم النحوية. فإن تلك الأحوال تتراوح بين أربعة أحكام آتية، وهي :

---

[29] *أمجد طلافحة وعبد الحميد الأقطش، مبادئ العربية*....، ص. 74

[30] ينظر: ابن يعيش، *شرح المفصل*....، ص. 372

1/ وجوب التأنيث؛ وهو في الفعل الذي أسند إلى الفاعل المضمر أي الضمير العائد إلى المؤنث المجازي ، قال الزمخشري: "فإذا أسند إلى ضميره فإلحاق العلامة"[31]. وذلك مثل قولنا: [الشمس طلعت].

2/ جواز الأمرين التأنيث والتذكير بترجيح التأنيث؛ وهو في الفعل الذي أسند إلى المؤنث المجازي الذي يكون فاعلا ظاهرا غير ضمير فجاز للفعل تأنيثه وتذكيره، نحو: [طلعت / طلع الشمس]، إلا أن المختار أي الأرجح تأنيثه.[32]

3/ جواز الأمرين التأنيث والتذكير بترجيح التذكير؛وذلك في الفعل الذي أسند إلى المؤنث المجازي الظاهر أي ليس ضميرًا ولكنه مفصول بفاصل، نحو: [طلعت / طلع اليوم الشمس]، فتذكير الفعل في المثال أرجح.[33]

4/ جواز الأمران التأنيث والتذكير بدون الترجيح؛وذلك في ثلاثة مواضع:

- في الألفاظ يأتي على التذكير والتأنيث، نحو: [هذا الطريق] أو [هذه الطريق].
- في جمع التكسير، نحو: [قام الرجال] أو [قامت الرجال].
- في أسماء الصفات، نحو: [جاء الصبور] أو [جاءت الصبور].

2) محاولة التعليل

وبعد أن وضعنا ظاهرة التأنيث المجازي في اللغة العربية في موضعها وضبطنا ضوابطها، فيمكن لنا الآن أن نلمّ بأحكام متعلقة بها حتى يتسير لنا تحليلها وتعليلها. ومما يلي بعض التعليلات للأحكام التي مضى ذكرها في المبحث السابق. ولكن الجدير بالذكر هنا أنها ما هي إلا مجرد المحاولة من قبل الباحث، لأن جل تلك التعليلات لم يصرح بها اللغويون أثناء بحثهم عن هذه الظاهرة وإنما لوحظت منها. وتلك التعليلات تندرج تحت المحاور الآتية:

---

[31] الزمخشري، *المفصل في صنعة الإعراب*، تحقيق إميل بديع يعقوب، ط 1، (بيروت: دار الكتب االعلمية، 1999)، ص. 243

[32] الزمخشري، *المفصل*....، ص. 243

[33] ابن الناظم، *شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك*، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط 1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2000)، ص. 162

المحور الأول: أن المؤنث الحقيقي أقوى من المؤنث المجازي، وذلك لتضمنه معنى الأنوثة على سبيل الحقيقة. فوجب لحاق التاء الفعل الذي أسند إليه دلالة على تأنيثه وإشعارا به، نحو: [قامت هند]. وهي بخلاف ألف التثنية وواو الجمع ونون الجمع لأن الثلاث الأخيرة لسن بعلامات في الحقيقة إذ إنهن أسماء مضمرة. فلا تلحق كلهن الفعل، نحو: [قاما المصليان]، [قاموا المصلون]، [قمن المصليات] لئلا تلتبس بالضمير، فتوهم أن فعل [قاما] خبر جملة مقدم و[المصليان] مبتدأ مؤخر.[34] أو لئلا إسناد الفعل مرتين؛ الأولى إلى الضمير البارز المتصل وهو ألف التثنية، والثانية إلى الاسم الظاهر بعده وهو [المصليان]. وهذا أحد السببين في منع تقديم الفاعل على فعله، لأنهما كجزء واحد، كما لم يجز تقديم عجز الكلمة على صدرها.[35]

المحور الثاني: وإن المؤنث المجازي وإن كان متضمنا معنى الأنوثة إلا أنه على سبيل المجاز كلفظ [الشمس] من المؤنث المجازي المعنوي، حيث شبهت بالأنثى لاحتوائها على صفة من صفات الأنثى وهي الإنماء أو الإنبات. وكذلك رغم أنه لحقته التاء كلفظ [الكلمة] من المؤنث المجازي اللفظي إلا أنها ليست للتأنيث بل لتميزه من جمعه في الجنس، فعوملت معاملة التأنيث لشبهها بها. ولذلك ضعف التأنيث في المؤنث المجازي، ويترتب على ضعفه هذا حكمين هما:

1/ جواز تأنيث الفعل الذي يسند إليه وتذكيره، فنقول: [طلعت / طلع الشمس]. ولكن التأنيث أجود أي [طلعت الشمس]، لمراعاة أصل المعاملة. قال ابن يعيش: "لأن التأنيث لما لم يكن حقيقيا، ضعف، ولم يعين بالدلالة عليه مع أن المذكر هو الأصل، فجاز الرجوع إليه، وإثبات العلامة فيه أحسن من سقوطها مع الحقيقي".[36]

2/ فإذا فصل بينهما فاصل اشتد ضعف التأنيث. فيحسن تذكير الفعل أي حذف تائه، فنقول: [طلع اليوم الشمس]. وعلى هذه قول ابن الناظم: "...جاز حذف

---

[34] أبو إسحاق الشاطبي، *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية*، تحقيق محمد إبراهيم البنا، ج 2، ط 1، (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، 2007)، ص. 555-556

[35] ابن الناظم، *شرح ابن الناظم* ....، ص. 158

[36] ابن يعيش، *شرح المفصل*....، ص. 360. ونصه: "مع الحقيقي" هكذا في المطبوع، ولعل الصواب: "مع المجازي".

التاء وثبوتها، ويختار الثبوت، إن كان مجازي التأنيث غير مفصول"[37]، أي يختار الحذف على خلاف ذلك يعني إذا كان مفصولا.

المحور الثالث: أن الأصل في الفاعل أن يكون بعد الفعل ولا يجوز تقديمه، إذ إن الفاعل قد يكون كالجزء من الفعل كما مر شرحه في المحور الأول. وثم إن تقديم الفاعل على فعله يؤدي إلى كونه مبتدأ. ففي قولنا: [الشمس طلعت]، فيكون لفظ [الشمس] مبتدأ. ويلزم أن يكون الفاعل في ذلك ضميرًا مستترًا وهو [هي]. وهذا قاعدة أساسية معلومة من الجملة العربية بالضرورة. فلما كان الفاعل هو الضمير وحق الضمير لا بد له من شيء يعود عليه، فينبغي أن يكون مناسبا لذلك الشيء إما في التذكير والتأنيث وإما في الإفراد والتثنية والجمع. وذلك لأن مرجع الضمير قد سبق ذكره في الكلام فتلزم مطابقته لها لئلا يتوهم أنه يرجع إلى غيره. ولذلك وجبت تأنيث الفعل [طلعت] مطلقا للإيذان بعودته إلى [الشمس] المقصودة بتأنيثه وإن كان مجازيًا. وعلى هذا قول ابن يعيش: "وذلك لأن الراجح ينبغي أن يكون على حسب ما يرجع إليه، لئلا يتوهم أن أن الفعل مسند غلى شيء من سببهن فينتظر ذلك الفاعل، فلذلك لزم إلحاق العلامة لقطع هذا التوهم"إلى قوله: "وسواء في ذلك الحقيقي وغير الحقيقي"[38].

المحور الرابع: بعض المؤنث المجازي ما يجوز تأنيثه وتذكيره بدون الترجيح أي على حد سواء لأمور تختلف حسب أنواعه:

1/ قد اختلف العرب قديما في تأنيث بعض الألفاظ وتذكيرها وفقا للهجاتهم، ومنها [اللسان] و[الطريق] و[الهدي] وما أشبه ذلك. قال الفراء: "الطريق يؤنثه أهل الحجاز ويذكرها أهل نجد، والهدي مذكر إلا أن بني أسد يؤنثوه".[39] فيغلب على تلك الألفاظ الخضوع لأمر سماعي. فيجوز تأنيثها كما يجوز تذكيرها، والوقوف على السماع والمروي عنه من مستثنيات هذه اللغة التي ينبغي مراعاتها.

---

[37] ابن الناظم، *شرح ابن الناظم* ....، ص. 162

[38] ابن يعيش، *شرح المفصل*....، ص. 362

[39] الفراء، *المذكر والمؤنث*، تحقيق رمضان عبد التواب، ط 2، (القاهرة: مكتبة دار التراث، 1989)، ص. 78

2/ يلحق بالمؤنث المجازي جمع التكسير الذي هو عند جمعه يتضمن معنى الجماعة، فيؤنث تأنيثا مجازيًا. ولكن يحتمل مع ذلك على معنى آخر وهو الجمع، فيذكر. ففي المثال: [قام الرجال] يجوز لنا تأنيثها، فنقول: [وقامت الرجال]. وسبب ذلك كما شرحه ابن يعيش قائلا: لأن لفظ الواحد قد زال بالتكسير، فصارت المعاملة مع لفظ الجمع. فإن قدرته بالجمع، ذكرته. وإن قدرته بالجماعة، أنثته".[40]

3/ وأما ألفاظ الصفات، مثل: [قتيل] و[صبور] و[معطار] وما أشبهها من الصفات المعدول بها، فوجه جواز الأمرين أن إلحاق التاء بها على الصيغ المعينة يفضي إلى التباسها بصيغة أخرى، فإلحاء التاء في [قتيل] التي بمعنى [مقتولة] يثر الالتباس بـ[قتيلة] التي بمعنى [قاتلة]. فلا بد لها من حذف التاء تفرقة بينهما. فاشترك في تلك الصفة عندئذ المذكر والمؤنث لعدم تمكنها من لحاق التاء. وهكذا [صبور] و[معطار].

المحور الخامس: يجري على أحكام التأنيث في الفعل خاصة في الفعل الماضي كل من الخبر والنعت والحال والإشارة لاتحاد جميعها في لزوم التوحيد والتثنية والجمع، وكذلك في لزوم تأنيثه وتذكيره. قال ابن مالك في باب النعت من ألفيته:[41]

وهو لدي التوحيد والتذكير أو ### سواهما كالفعل فاقف ما قفوا

وقال في التسهيل: "ثم بينتُ أن تاء الصفة الفارقة حكمها حكم تاء فعلت في اللزوم وعدمه. فكما تلزم تاء [ذهبت جاريتاك] و[الشمس طلعت]، كذلك تلزم تاء [أذاهبة جاريتاك] و[الشمس طالعة]"[42].

ج. الخاتمة

---

[40] ابن يعيش، *شرح المفصل*....، ص. 376

[41] ابن مالك، *ألفية ابن مالك*، تحقيق سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني، (الرياض: مكتبة دار المنهاج، 1428 هـ)، ص. 132

[42] ابن مالك، *شرح التسهيل*، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، ج 2، ط 1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2001)، ص. 48

التأنيث المجازي وحدة من وحدات البحوث النحوية تميل إلى الأمور السماعية أكثر من القياسية. وهذا ما لوحظ به عند نظرنا إليه لأول وهلة. ولكن الواقع ليس كذلك إذ إن الأمور السماعية لهذه الظاهرة نسبتها غير عظيمة وإن لم نستطع أن نقولها ضئيلة. فاعتبار سماعية هذه الظاهرة هو الذي أدى إلى صعوبة دراستها. وعلاوة على ذلك أن النحاة القدامى وكذلك المحدثون قد اختلفت أقوالهم واضطربت آراؤهم حول ضبط أحكامها. وذلك لأنهم ينظرون إلى هذه الظاهرة نظرة النحو المطردة. فمن خلال هذا البحث عرفنا أن المجاز قد لعب فيها دورا هاما. فالمجاز مصطلح معنوي يطلق على ضد الحقيقة وهو أصلا يندرج تحت علم البلاغة ولا سيما من الضروب البيانية الثلاثة وهي التشبيه والمجازي بنوعيه الاستعارة والمرسل والكناية. فإذا أمعنا في النظر إلى ظاهرة التأنيث المجازي عرفنا أنه لا بد له من النظر إليه نظرة البلاغة أولا قبل أن إسناده إلى المباحث النحوية. فهذا هو الذي ينبغي أن يفعله لمن يريد أن يحيط به ويغوص في عمقه.

المراجع

ابن مالك، *شرح التسهيل*، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، ج 2، ط 1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2001.

ابن مالك، *ألفية ابن مالك*، تحقيق سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني، الرياض: مكتبة دار المنهاج، 1428 هـ.

أبو حاتم السجستاني، *المذكر والمؤنث*، تحقيق حاتم صالح الضامن، ط 1، دمشق: دار الفكر، 1997.

أبو بكر بن الأنباري، *المذكر والمؤنث*، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة: وزارة الأوقاف، 1981.

ابن التستري، *المذكر والمؤنث*، تحقيق أحمد عبد المجيد هريدى، ط 1، القاهرة: مكتب الخانجي، 1983.

ابن الناظم، *شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك*، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط 1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2000.

ابن هشام الأنصاري، *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ج 3، بيروت: المكتبة العصرية، د. ت.

أبو إسحاق الشاطبي، *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية*، تحقيق محمد إبراهيم البنا، ج 2، ط 1، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، 2007.

أمجد طلافحة وعبد الحميد الأقطش، *مبادئ العربية في تأنيث الأسماء وتذكيرها: نظرة في مواجهة صعوبة التعلم*، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، 2 جونيو 2014.

بن يعيش، *شرح المفصل*، تحقيق إميل بديع يعقوب، ج 3، ط 1، بيروت دار الكتب العلمية، 2001.

رضي الدين الاسترازابادي، *شرح الرضي لكافية ابن الحاجب*، تحقيق يحي بشير مصري، ق 2، ج 1، ط 1، المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1996.

الزمخشري، *المفصل في صنعة الإعراب*، تحقيق إميل بديع يعقوب، ط 1، بيروت: دار الكتب االعلمية، 1999.

الفراء، *المذكر والمؤنث*، تحقيق رمضان عبد التواب، ط 2، القاهرة: مكتبة دار التراث، 1989.

فصل سالم العيسى، *أساليب تحديد المؤنث في العربية*، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد 21، الرقم 2، يونيو 2013.

مازن المبارك، *من مسالك اللغة في التذكير والتأنيث*، مجلة اللغة العربية بدمشق، المجلد 82، الجزء 2.